

تطمينات أميركية تعديل استراتيجية فرنسا في الساحل الأفريقي

باريس - تتجه فرنسا إلى تعديل استراتيجيتها الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي نحو المزيد من الانخراط في الحرب ضد الجماعات الجهادية بالمنطقة. بعد تلقيها وعودا من الإدارة الأميركية الجديدة لتعزيز التعاون الأطلسي بين البلدين. وظهر التوجه الفرنسي الجديد في الساحل جليا من خلال القرارات التي خرجت بها قمة مجموعة الخمس، التي انعقدت بالعاصمة التشادية نجامينا، بخلاف ما أعلنت عنه باريس نهاية 2020، قبل مغادرة الرئيس دونالد ترامب.

وأبرز تلك القرارات تاجيل الانسحاب الفرنسي من المنطقة، ورفض الحوار مع المجموعات المسلحة القبلية، وإرسال 1200 جندي تشادي إلى منطقة الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بعد أن تاجل تنفيذ هذا القرار لأسباب مالية وتطورات أمنية في حوض بحيرة تشاد.

وفي نهاية ديسمبر الماضي، أعلن رئيس أركان الجيوش الفرنسية الجنرال فرانسوا لوكوانتر من مالي، أن بلاده تفكر "بجدية" في سحب قواتها من منطقة الساحل الأفريقي.

غير أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قال خلال كلمته التي ألقاها عبر الفيديو في قمة مجموعة الخمس في 16 فبراير الجاري، إن "التسرع في الانسحاب وبشكل هذا التصريح أول تراجع عن أحاديث سابقة أدلى بها مسؤولون فرنسيون رجحوا سحب قواتهم تدريجيا من منطقة الساحل عقب عدة انتكاسات واجهتها عملية برخان، إثر مقتل 50 جنديا فرنسيا منذ 2013، وسيطرة جماعات مسلحة على مساحات واسعة في المنطقة.

ويأتي تغير الاستراتيجية الفرنسية في الساحل عقب إبداء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن استعدادها لتعزيز تعاونها مع باريس في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وخلال المكالمات الهاتفية الأولى من نوعها بين ماكرون، ونائبة الرئيس الأميركي كاميللا هاريس، أعربت الأخيرة عن التزام واشنطن "بتشخيص التحاليل عبر الأطلسي"، وناقشتا "العديد من التحديات الإقليمية، لاسيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، والحاجة إلى معالجتها معا".

ومع رحيل ترامب، تأمل فرنسا في أن تدعم إدارة بايدن وضع "القوة العسكرية

المشتركة لدول الساحل"، تحت البند السابع، على مستوى مجلس الأمن الدولي، ما يتيح لها تمويلا دائما، بعد أن كانت مشكلة التمويل تؤدي إلى تفكك مجموعة الخمس، التي تضم كلا من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد. وتسعى باريس إلى حث واشنطن على الانخراط أكثر في القتال بالساحل، بعد أن عمل الرئيس الأميركي السابق على تقليص قواته في أفريقيا.

باريس تأمل في توسيع واشنطن دعمها أكثر ليشمل الجانب المالي والميداني ورفع عدد أفراد قوة "تاكوبا" لتصل إلى 2000 عنصر بينهم 500 من فرنسا.

وتتمثل مشاركة تشاد ضمن القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل أهمية خاصة، بالنظر إلى نجاح الجيش التشادي في طرد بوكو حرام من أراضيه التي سيطرت عليها، رغم الثمن الباهظ الذي كلفه سقوط ما لا يقل عن 144 جنديا بمنطقة بوما (غرب) ما بين مارس وأبريل 2020.

واعتبرت تشاد أنها تركز وحيدة في مواجهة ضربات غير مسبوبة لجماعات مسلحة عززت مناطقها الغربية، بينما تشترك في تحالف مع مجموعة دول الساحل الخمس، وأيضا مع تحالف آخر لدول حوض بحيرة تشاد (نيجيريا، الكاميرون، البنين بالإضافة إلى النيجر وتشاد).

لكن ليس هذا السبب الوحيد الذي دفع إيمانيا إلى التردد في إرسال قواتها لمنطقة الحدود عندما وعدت بذلك في قمة "بو" بفرنسا التي عقدت في يناير 2020، إذ أنها لم تتلق التمويل المطلوب من قيام الجمهورية التركية لشمال الذين سترسلهم إلى المنطقة.

ولكن وسائل إعلام فرنسية، لفتت إلى أن باريس اعترفت بأن "هناك قضايا مالية تمت تسويتها"، ما يفسر سر تراجع نجامينا عن قرارها.

المحكمة الجنائية الدولية تبت في احتلال تركيا لشمال قبرص

المحادثات، ولا تزال قبرص مقسمة منذ عام 1974، عندما أرسلت تركيا قوات إلى الجزيرة لمواجهة الانقلاب المدعوم من اليونان. وفي عام 1983 أعلنت قيادة القبارصة الأتراك قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص، والتي لم تعترف بها إلا أنقرة.

وتم إلى غاية اليوم تنفيذ العديد من المبادرات الدبلوماسية التي تهدف إلى إعادة توحيد الجزيرة منذ عام 1974، ولكن لم تنجح أي مبادرة منها إلى حد الآن.

نيكيتانا دارشان لايتنر
الاحتلال التركي
إحدى أكثر مؤسسات
الاستيطان وقاحة

وتبدو عين تركيا صوبية نحو ثروات قبرص الطبيعية التي تظهر على أنها الشغل الشاغل لأنقرة قبيل انطلاق المفاوضات المرتقبة في أوائل مارس المقبل برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الضامنة.

وقبل انطلاق المفاوضات الخماسية غير الرسمية بشأن القضية القبرصية أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو مطلع فبراير أن أهم قضية هي الطريقة التي يتم بها تقاسم الموارد الطبيعية الموجودة في الجزيرة.

وقال بعد اجتماعه مع زعيم القبارصة الأتراك أرسين تشار في شمال قبرص الذي تحلته تركيا "إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم ثروات جزيرة قبرص فسوف تحل 50 في المئة من مشاكل شرقي المتوسط".

لاهيا (هولندا) - قالت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا إنها ستصدر حكما بشأن الاحتلال التركي لشمال قبرص قبل انتهاء ولايتها في 16 يونيو القادم.

وقدم العضو القبرصي في البرلمان الأوروبي كوستاس مافريديس دعوى ضد المستوطنات التركية في شمال قبرص خلال يوليو 2014، وذلك عبر منظمة شورات هدين غير الحكومية الموالية لإسرائيل.

ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست عن نيكيتانا دارشان لايتنر، مديرة شورات هدين، قولها "لدة سبع سنوات تجاهلت بنسودا اتصالاتنا المتعلقة باحتلال تركيا لشمال قبرص على الرغم من كل مطالبنا وتحذيراتنا المتكررة".

وفي الشكوى المقدمة قامت المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من قبرص مقرا لها إن وجود تركيا في الثلث الشمالي من جزيرة البحر المتوسط يُعتبر "إحدى أكثر مؤسسات الاستيطان وقاحة في العصر الحديث".

وفي غضون ذلك رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المحادثات بشأن نظام فيدرالي في قبرص. وقال في 10 فبراير الجاري، قبل مؤتمر خماسي بشأن قبرص تستضيفه الأمم المتحدة في مارس، إن "اتفاق الدولتين سيكون الحل الوحيد للجزيرة المقسمة عرقيا".

ومن المتوقع في الشهر المقبل أن يجمع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش القبارصة اليونانيين والأتراك بالإضافة إلى اليونان وتركيا وبريطانيا كدول ضامنة لتقييم إمكانية استئناف

مظاهرات عنيفة في إسبانيا تعيد قضية انفصال كتالونيا إلى الواجهة

فوز الانفصاليين في الانتخابات المحلية نكسة جديدة لمدريد



كتالونيا خاضرة إسبانيا الهشة

وبعد الاستفتاء على الانفصال في 2017 والذي ألغته المحكمة الدستورية في مدريد، راهنت حكومة رئيس الوزراء الإسباني سانشيز على الانتخابات المحلية في كتالونيا التي جرت الأحد الماضي للتخلص من سيطرة الانفصاليين على برلمان الإقليم، إلا أن ذلك لم يحدث.

وعززت الأحزاب الانفصالية الكتالونية غالبيتها في البرلمان الإقليمي ما يمكنها من الاحتفاظ بالسلطة في كتالونيا إثر انتخابات طغت عليها جائحة كورونا. وبعد ثلاثة أعوام وتبقت على محاولة الانفصال عن إسبانيا لم تحل الخلافات بين الأحزاب الانفصالية والاستياء في صفوف قواعدها الشعبية دون تعزيز غالبيتها من 47.5 في المئة في انتخابات عام 2017 إلى أكثر من 50 في المئة في انتخابات الأحد.

ومع نيل اليسار الجمهوري 33 مقعدا، وحزب معا من أجل كتالونيا الذي يتزعمه رئيس الإقليم بوجديمون 32 مقعدا، وحزب الترشيح من أجل الوحدة الشعبية تسعة مقاعد، عززت الأحزاب الانفصالية غالبيتها الماضية إلى 74 مقعدا. لكن سيعتبر عليها تخطي خلافاتها لتشكيل ائتلاف حاكم. ويحكم المنطقة حاليا ائتلاف بين اليسار الجمهوري المنادي بالانفصال عن مدريد ومعا من أجل كتالونيا المعتدل والداعم لسانشيز في البرلمان الإسباني.

وتصر السلطات في كتالونيا على إجراء استفتاء للاستقلال عن إسبانيا، في وقت ترفض مدريد ذلك بسبب الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للإقليم وبسبب مخاوفها من تمدد المطالبة بالانفصال إلى أقاليم أخرى.

أسوأ ما تخشاه حكومة مدريد هو أن انفصال كتالونيا قد يكون بداية تفتت الدولة الإسبانية عبر فتح المجال لاستفتاءات قادمة في أقاليم أخرى، أيضا، خاصة إقليم الباسك الذي خاض صراعا مسلحا مع سلطة مدريد من أجل الاستقلال بواسطة منظمة إيتا الباسكية.

ومن أهم الأسباب التي تدفع الحكومة الإسبانية إلى التمسك بكتالونيا ورفض استفتاء الاستقلال أهمية الإقليم الاقتصادية. وتحقق كتالونيا لحلم الانفصال يعني أن إسبانيا ستخسر 8 في المئة من إجمالي مساحتها وما يقارب 15 في المئة من مواردها البشرية. أما التكلفة الأكبر ستكون على مستوى الاقتصاد حيث ستفقد إسبانيا حوالي 19 في المئة من إجمالي ناتجها القومي و26 في المئة من صادراتها الإجمالية، إذ تصدر كتالونيا لوحدها 45 في المئة من المنتجات التكنولوجية المصنعة بإسبانيا، وهو ما سيرتد بالتاكيد سلبا على الاقتصاد الإسباني.

مدريد حيث يتوقع تنظيم مظاهرة السبت، وتشير ما قالت مدريد إنها إهانة للنظام الملكي إلى النزعة الانفصالية التاريخية المتجذرة في الإقليم والتي لم تستطع مدريد تطويقها اجتماعيا وسياسيا منذ عقود وتستعمل العصا الخفيفة لقمع هذه النزعات.



بيدرو سانشيز
الديمقراطية لا تبرر العنف أبدا وستصدى لذلك

وبعدما نظموا في الأول من أكتوبر 2017 استفتاء حول تقرير المصير منعه القضاء الإسباني، أعلن الانفصاليون في 27 أكتوبر من العام ذاته "جمهورية كتالونيا المستقلة" ما أثار أسوأ أزمة سياسية تشهدها إسبانيا منذ انتهاء حقبة حكم الدكتاتور فرانسيסקو فرانكو.

وردا على ذلك أقالمت حكومة مدريد التي كان يقودها المحافظ ماريانو راخوي الذي دعي للإدلاء بإفادته في المحاكمة السلطة التنفيذية بقيادة كارلس بوجديمون وعلق الحكم الذاتي لهذه المنطقة الغنية في شمال شرق إسبانيا.

خطوة أميركية حذرة لإحياء الاتفاق النووي مع إيران

بايدن في العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران يد "الكارثة بالنسبة إلى الشرق الأوسط".

ودعا بولتون في مقال نشره في صحيفة ديلي تلغراف البريطانية رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إلى إقناع الرئيس الأميركي بايدن بعدم العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. وقال إنه لا بد لجونسون أن يشير عليه بطريق آخر.

وأضاف أن أخبار استئناف إيران تخصيب اليورانيوم هزت المراكز الأمنية في العالم كله. والواقع أن طهران أعلنت فقط ما كانت تقوم به سرا. فالإيرانيين يعملون بلا هوادة على رفع مستوى



رفع العقوبات الأميركية رهين سلوك إيران

ولا تشمل الخطوة الأميركية إعفاء من العقوبات المفروضة على بيع النفط الإيراني في الأسواق الدولية، وهي العقوبات الأكثر قسوة على الاقتصاد الإيراني المتدهور.

ويأتي ذلك مع اقتراب 21 فبراير، وهو مهلة حددتها إيران لتقليص عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما لم ترفع واشنطن العقوبات.

وحذرت الولايات المتحدة والدول الأوروبية المنضوية في الاتفاق، بعد اجتماع عقده الخمس، من تبعات "خطرة" للخطوة الأخيرة.

وأبدت إدارة بايدن عزمها على العودة إلى الاتفاق، لكنها تشترط بداية عودة طهران إلى كامل التزاماتها. وفي المقابل، تؤكد إيران أولوية رفع العقوبات قبل عودتها إلى التزاماتها.

وطلب مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني من الحكومة بموجب قانون أقره في ديسمبر الماضي، تعليق التطبيق الطوعي للبروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، في حال عدم رفع الولايات المتحدة للعقوبات بحلول 21 فبراير.

وتعتزم إيران اعتبارا من الثلاثاء، الحد من وصول مفتشي الوكالة الدولية إلى منشآت غير نووية، بما في ذلك مواقع عسكرية يشتبه في أنها تشهد نشاطا نوويا. ووصف مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، جون بولتون رغبة

طهران - جذت إيران الجمعة مطلبها برفع العقوبات التي أعاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب فرضها عليها اعتبارا من العام 2018، إثر انسحابه الأحادي

من الاتفاق حول برنامجها النووي، بعد ساعات من إبداء إدارة الرئيس الجديد جو بايدن استعدادها للمشاركة في مباحثات لإحياء الاتفاق.

واتخذت الإدارة الأميركية ثلاث خطوات حيال الجمهورية الإسلامية الخمس، أبرزها الاستعداد للمشاركة في مباحثات برعاها الاتحاد الأوروبي لإحياء الاتفاق المبرم في فيينا عام 2015، إلى جانب تخفيف القيود المفروضة على تنقلات الدبلوماسيين الإيرانيين في نيويورك، وإبطال إجراء اتخذته ترامب بإلزام رسمي أمام مجلس الأمن بأن العقوبات الأهمية التي رفعت بموجب الاتفاق لا تزال مرفوعة.

جون بولتون
رغبة بايدن في العودة إلى الاتفاق النووي
كارثة للشرق الأوسط

ويقول مراقبون إن الخطوة الأميركية برفع العقوبات الأهمية على إيران لا تسمن من جوهر العقوبات وسياسة أقصن الضغوط التي اتخذتها الإدارة السابقة، ما يعكس حذرا أميركيا حيال التزام إيران بجوهر الاتفاق.

أحييت المظاهرات العنيفة التي اندلعت في إقليم كتالونيا الإسباني المطالب الانفصالية للإقليم الذي صوت مواطنوه في 2017 لصالح الانفصال عن مدريد. ورغم أن الاحتجاجات انطلقت بسبب سجن مغني راب، إلا أن مراقبين يرون فيها بداية تمرد جديد عن السلطات المركزية.

مدريد - تعكس التظاهرات المتصاعدة في إسبانيا على خلفية سجن مغني راب كتالوني أدين بإهانة المؤسسة الملكية وقوات الأمن في ظاهرها دفاعا عن حرية التعبير في البلاد، لكنها تحصل في باطنها عودة قضية انفصال كتالونيا عن مدريد إلى الواجهة عقب فوز الانفصاليين بأغلبية برلمانية في انتخابات الأحد المحلية.

وأكد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز الجمعة في أول بيان علني له منذ بدء الاحتجاجات العنيفة الثلاثاء أن الحكومة الإسبانية "ستتصدى لكل أشكال العنف".

وأضاف في بيان مقتضب عند بدء خطاب في إكستريمادورا (غرب) منهيًا الصمت السذي واجهه بسببه انتقادات شديدة من المعارضة اليمينية "الديمقراطية لا تبرر العنف أبدا".

واندلعت التظاهرات العنيفة أولا ليل الثلاثاء بعدما أوقفت الشرطة بابلو هاسل (32 عاما) الذي كان يتحصن في جامعة في كتالونيا لتجنب إلقاءه إلى السجن، بعدما أصدرت إحدى المحاكم حكما بالسجن تسعة أشهر في حقه بسبب أداء أغنان قالت السلطات إنها تتضمن إهانات للنظام الملكي.

وأوقف نحو مئة شخص منذ بدء الاحتجاجات من بينهم 16 ليلة الخميس في برشلونة وفالنسيا (شرق)، فيما أصيب العشرات من الأشخاص بجروح بسبب طلقات الحصى من بينهم شابة فقدت عينها ليل الثلاثاء في برشلونة إثر إصابتها بغيار مطاط أطلقته الشرطة. وأصيب الكثير من عناصر الشرطة بجروح بعدما عمد متظاهرون إلى رشقهم بالحجارة. كذلك أضرم المتظاهرون النار في حاويات قمامة في حواجز نشرتها الشرطة وأشياء أخرى في الشوارع.

ورغم أن التظاهرات بدأت في كتالونيا التي يتحدر منها المغني، إلا أنها امتدت إلى مدن أخرى من بينها